الأمم المتحدة

A/61/322

الجمعية العامة

Distr.: General
29 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٢ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة:

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية التاسعة

العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٦ من قرارها ٢٢٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أن يقدم إليها تقريرا عن المسألة المهمة والمعقدة في الوقت ذاته، المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بما في ذلك آثارها القانونية والسياسية والمؤسسية والمالية وعلى نطاق المنظومة، وأن يضمن هذا التقرير الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء ومجلس الإدارة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. ويعرض التقرير مجملا للعملية المضطلع بها للنظر في المسألة في ظل إشراف مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ويقدم موجزا مقتضبا للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء ويوصي بأن تبت الجمعية في الاضطلاع بعملية إضافية للنظر في هذه المسألة في ضوء نظرها في الإطار المؤسسي للأنشطة البيئية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في سياق متابعة تنفيذ الفقرة ١٦٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

* A/61/150.

220906 210906 06-49416 (A)

أولا – مقدمة

١ – منذ أن أنشأت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب قرارها ٢٩٩٧ (د – ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، تطور هذا البرنامج لمواجهة ما يعترض حماية البيئة العالمية من تحديات متزايدة. وطبقا لذلك القرار ذاته، يتألف مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من ٥٨ عضوا تنتخبهم الجمعية العامة ويضطلع بالمهام والمسؤوليات الرئيسية التالية:

(أ) تشجيع التعاون الدولي في ميدان البيئة، والتوصية، حسب الاقتضاء، بالسياسات التي تتبع تحقيقا لذلك؛

(ب) تقديم التوجيهات العامة في مجال السياسات التي تتبع في إدارة وتنسيق البرامج البيئية في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) تلقي واستعراض التقارير الدورية التي يقدمها المدير التنفيذي عن تنفيذ البرامج البيئية في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(د) إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض ضمانا لحصول ما ينشأ من المشاكل البيئية ذات الأهمية الدولية العامة على الاهتمام المناسب والكافي من الحكومات؛

(هـ) تشجيع إسهام الجماعات العلمية الدولية المختصة وغيرها من الجماعات المهنية في اكتساب المعارف والمعلومات البيئية وتقييمها وتبادلها، وإسهامها كذلك، حسب الاقتضاء، في النواحي التقنية لصياغة وتنفيذ البرامج البيئية في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(و) إبقاء أثر السياسات والتدابير البيئية الوطنية والدولية على البلدان النامية، قيد الاستعراض المستمر، وكذلك مشكلة التكاليف الإضافية التي قد تتكبدها البلدان النامية في تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية، وضمان توافق هذه البرامج والمشاريع مع الخطط والأولويات الإنمائية لهذه البلدان؛

(ز) استعراض واعتماد برنامج استخدام موارد صندوق البيئة.

٢ – وساعدت مقررات مجلس الإدارة المؤلف من ٥٨ عضوا، على إنجاز جملة أمور منها، صوغ عدد من الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن المسائل البيئية العالمية، وحفز الإجراءات الدولية للتصدي للتحديات البيئية العالمية الناشئة. وفي السنوات التي تلت ذلك، نُظر في ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعُززت على ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة

والتنمية[1]، وكذلك على ضوء المقررات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة، على النحو المبين في إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2]، ووفقا لما أكدت عليه الجمعية العامة في قراريها دإ-٢/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ و ١٨٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اللذين يؤكدان أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان البيئة وأن دوره هو أن يكون السلطة القيادية العالمية في مجال البيئة، التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتساوق للبعد البيئي في عملية التنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كداعية موثوق بها في مجال البيئة العالمية.

٣ - وفي إطار مبادرة إصلاح الأمم المتحدة، التي استهلها الأمين العام في عام ١٩٩٨ تحت شعار ''تجديد الأمم المتحدة''، نظرت الجمعية العامة في توصيات فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية التابعة للأمم المتحدة (انظر A/53/463، المرفق)، واتخذت القرار ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي رحبت فيه بمقترح تأسيس منتدى بيئي عالمي سنوي على المستوى الوزاري، يتشكل من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنوات التي ينعقد فيها في دورات عادية، وفي السنوات الأخرى يتخذ المنتدى شكل دورة استثنائية لمجلس الإدارة يمكن للمشاركين فيها أن يجتمعوا لكي يستعرضوا المسائل الهامة والناشئة المتعلقة بالسياسة العامة في ميدان البيئة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة ضمان فعالية وكفاءة عمل الآليات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك للآثار المالية المحتملة.

٤ - وقد شكل اجتماع مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية السادسة، التي عقدت في مالمو في السويد في أيار/مايو ٢٠٠٠، المنتدى البيئي الوزاري العالمي الأول. واعتمد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إعلان مالمو الوزاري[3]. وأشار الإعلان إلى العملية التحضيرية المرتقبة آنئذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فشدد على ضرورة أن يستعرض مؤتمر القمة متطلبات التعزيز القوي للهيكل المؤسسي للإدارة البيئية الدولية، بناء على تقييم

(١) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان).

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق، المقرر ١/١٩، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/55/25)، المرفق الأول، المقرر د إ - ١/٦، المرفق.

للاحتياجات المقبلة لبنيان مؤسسي قادر على التصدي بفعالية لمجموعة واسعة النطاق من الأخطار المحيقة بالبيئة في عالم آخذ في العولمة.

ثانيا – عملية الإدارة البيئية الدولية

٥ – تحقيقا لهذا الهدف، أنشأ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بموجب مقرره ٢١/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم بشأن الإدارة البيئية الدولية لإجراء تقييم شامل يركز على السياسات لمواطن الضعف المؤسسي القائمة وكذلك للاحتياجات والخيارات المقبلة بالنسبة لتعزيز الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعقد الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية أربعة اجتماعات فيما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لمعالجة هذه المسائل، وقُدمت نتائجها إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية السابعة.

٦ – وفي الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، المعقودة في كارتاخينا في كولومبيا في شباط/فبراير ٢٠٠٢، اعتمد المجلس/المنتدى بموجب مقرره دإ – ١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ والمتعلق بالإدارة البيئية الدولية، تقرير الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية، الذي نص على ما يلي[٤]:

”أبرزت عملية الإدارة البيئية الدولية الحاجة إلى منتدى رفيع المستوى لرسم السياسات ليكون إحدى الدعامات التي يرتكز عليها نظام فعال للإدارة البيئية الدولية. وسعيا إلى تحقيق هذه الغاية، ينبغي الاستفادة من مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بمزيد من الفعالية، في تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة، وفي إسداء المشورة والتوجيه بشأن الخطوط العريضة للسياسات، وتحديد الأولويات البيئية العالمية، وطرح التوصيات، وفقا لما جاء في الفقرتين ٢ (أ)؛ و ٢ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د – ٢٧) [...] وينبغي اتباع هذا النهج باحترام كامل للوضع القانوني المستقل والهياكل الإدارية للكيانات الأخرى، وبما يتفق مع المهام التي أسندت إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د – ٢٧)، الذي جاء في فقرتيه ٢ (ب)؛ و٢ (ج) أن على المجلس أن يوفر توجيهاً سياسياً عاماً لإدارة وتنسيق البرامج البيئية في إطار منظومة الأمم المتحدة،

(٤) المرجع نفسه، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/57/25)، المرفق الأول، المقرر د إ –١/٧، المرفق، الفقرة ١١.

وأن يُبقي تنفيذها قيد الاستعراض، وأن يقيّم فعاليتها. ويمكن تحقيق هذا النهج من خلال اتخاذ سلسلة من التدابير كتلك المقترحة فيما يلي:

''(أ) ينبغي كفالة المشاركة العالمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولأعضاء وكالاتها المتخصصة في عمل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. أما مسألة إنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فهي قضية مهمة ومعقدة في الوقت ذاته ينبغي أن تُبحث في السياق الأوسع لعملية التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأن تُستعرض في الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ضوء النتائج التي يتمخض عنها مؤتمر القمة''.

٧ - وتتناول خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي، وتنص على ما يلي[٥]:

''ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم [...] بالتنفيذ الكامل لنتائج المقرر المتعلق بالإدارة البيئية الدولية الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة، وبدعوة الجمعية العامة إلى النظر في دورتها السابعة والخمسين في المسألة الهامة، والمعقدة في الوقت ذاته، المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي''.

٨ - وأشارت الجمعية العامة في الفقرتين ٣ و ٤ من قرارها ٥٧/٢٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إلى المقرر الذي اتخذ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالتنفيذ الكامل لنتائج مقرر مجلس الإدارة بشأن الإدارة البيئية الدولية، ودعت الدول الأعضاء ومجلس الإدارة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقدم إلى الأمانة العامة تعليقاتها على المسألة الهامة، والمعقدة في الوقت ذاته، المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بما في ذلك آثارها القانونية والسياسية والمؤسسية والمالية وآثارها على نطاق المنظومة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تلك الآراء لكي تنظر فيه قبل دورتها الستين. وما ورد أعلاه مبين أيضا في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٠٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

---

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق، الفقرة ١٤٠ (د).

٩ - ولدى استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآثاره على عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعملا بمقرر مجلس الإدارة د إ - ١/٧، أحاط المجلس علما بدعوة الجمعية العامة المذكورة أعلاه، في الجزء الأول من مقرره ١٧/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي سياق النظر في مسألة عضوية المجلس في دورته الثانية والعشرين، كان معروضا على المجلس ورقة موضوعية (UNEP/GC.22/INF/36)، أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة وغيره من المكاتب المختصة في الأمم المتحدة، تنوولت فيها بالتفصيل الآثار المترتبة على العضوية العالمية. وفي إطار تنفيذ الفقرة ٤ من القرار ٢٥١/٥٧، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي في وقت لاحق أن يدعو الحكومات إلى أن تقدم تعليقات خطية بشأن الموضوع، وأن يقدم تقريرا يتضمن التعليقات الواردة من الحكومات لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة، المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٤، كي ينظر فيه.

١٠ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ والجزء الأول من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٢، وجه المدير التنفيذي رسالة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ إلى جميع الحكومات يدعوها فيها إلى أن تقدم بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ آراءها بشأن مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وأُرفقت بالرسالة لغرض العلم ورقة موضوعية مستكملة (UNEP/IEG/UM/1/1) وعُرضت أيضا على المجلس/المنتدى في دورته الاستثنائية الثامنة للنظر فيها (UNEP/GCSS.VIII/INF/11). وقدم المدير التنفيذي إلى المجلس/المنتدى أيضا مذكرة تضم خلاصة تجميعية لآراء الحكومات التي وردت تلبية لطلب المدير التنفيذي (UNEP/GCSS.VIII/INF/6).

١١ - وفي الدورة الاستثنائية الثامنة، المعقودة في جيجو، في جمهورية كوريا، اتخذ مجلس الإدارة/المنتدى المقرر د إ - ١/٨ في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وذلك لدى نظره في تنفيذ المقرر د إ - ١/٧ المتعلق بإدارة البيئة العالمية. وفي الجزء الأول من ذلك المقرر، لاحظ المجلس/المنتدى تباين آراء الحكومات وتباعدها بشأن مسألة العضوية العالمية، على نحو ما تبين لاحقا في الدورة؛ وأحاط علما بالورقة الموضوعية المتعلقة بالمسألة؛ وطلب من المدير التنفيذي أن يواصل التماس الآراء بشأن العضوية العالمية بغية إيصال الآراء التي تعرب عنها الحكومات إلى الأمين العام بوصفها مدخلات من أجل تقريره الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، وفقا لما دعت إليه الجمعية العامة في قراريها ٢٥١/٥٧ و ٢٠٩/٥٨؛ وطلب من المدير التنفيذي أيضا أن يقدم تقريرا عن المسألة إلى المجلس/المنتدى في دورته الثالثة والعشرين.

١٢ - وفي ضوء نتائج الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ووفقا لقراري الجمعية العامة ٥٧/٢٥١ و ٥٨/٢٠٩، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا بين فيه حالة المداولات المتعلقة بالمسألة. وفي تلك الدورة، نظرت الجمعية العامة في المسألة؛ وتتضح نتائج هذا النظر في قرارها ٥٩/٢٢٦.

١٣ - وفي ذلك القرار، لاحظت الجمعية العامة أن المسألة لا تزال مهمة ومعقدة في الوقت ذاته وأنه لا يزال يوجد اختلاف في الآراء. ولاحظت الجمعية كذلك أن المجلس/المنتدى سينظر في المسألة في دورته الثالثة والعشرين، وطلبت تقديم المزيد من الآراء لإدراجها في تقرير يقدمه الأمين العام بحيث يمكن للجمعية أن تنظر في المسألة في دورتها الحادية والستين.

١٤ - وعملا بالجزء الأول من مقرر المجلس/ المنتدى د إ - ٨/١، دعا المدير التنفيذي الحكومات إلى تقديم المزيد من آرائها بشأن مسألة العضوية العالمية، وقدم تقريرا آخر عن المسألة إلى المجلس/ المنتدى في دورته الثالثة والعشرين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٥(UNEP/GC.23/6). وعرض التقرير آراء الدول الأعضاء التي ظلت على تباينها بشأن مسألة العضوية العالمية للمجلس/المنتدى[٦].

١٥ - ويمكن تلخيص آراء الحكومات التي أعربت عن تأييدها لمسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فيما يلي:

(أ) يُرجح أن يؤدي تعزيز الإدارة البيئية الدولية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهناك حاجة إلى تحسين التوجيه السياسي على نحو يعزز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على معالجة المسائل الناشئة ويكفل مزيدا من الفعالية والكفاءة في عملية صنع القرار. وينبغي أن يتم هذا التعزيز عن طريق اتخاذ طائفة أو مجموعة من التدابير، بناء على نتائج الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ويجب أن ينظر إلى العضوية العالمية للبرنامج على أنها عنصر حاسم في عملية تعزيزه؛

(ب) بما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يضطلع بالمسؤولية عن ضمان الرفاه البيئي على النطاق العالمي وعن تنسيق الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها البلدان، فإنه يتعين،

(٦) يمكن الاطلاع على خلاصة تجميعية لتلك الآراء في الوثيقتين UNEP/GCSS.VIII/5 و UNEP/GCSS.VIII/INF/6. ويمكن الاطلاع على ورقة موضوعية بشأن هذه المسألة في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/11. وقد قدمت هذه الوثائق إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة.

منطقيا، أن ترتكز مقرراته على المناقشات المباشرة وأن تُتخذ بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة؛

(ج) من المهم وجود الإحساس بملكية أنشطة البرنامج، فالنظام الحالي للتمثيل بالانتخاب في مجلس إدارة البرنامج يعوق المشاركة الكاملة من جانب جميع البلدان، حيث أنه يستبعد البلدان غير الممثلة في مجلس الإدارة من العملية الفعالة لصنع القرار؛

(د) ستضفي العضوية العالمية مزيدا من الطابع التشاركي والشفافية على عملية صنع القرار كما أن المشاركة الكاملة من جانب جميع البلدان ستؤدي إلى تعزيز الروح الديمقراطية. وستزداد شرعية قرارات البرنامج المتصلة بدوره المعياري والحفاز، ويمكن أن يعزز ذلك التزام البلدان بالتنفيذ؛

(هـ) ستقوي حقوق التصويت إحساس كل بلد بالمسؤولية عن المقررات المتخذة والالتزامات المبرمة، وستشكل أساسا للمشاركة من جانب جميع البلدان على نحو أكثر مسؤولية ونشاطا وشمولا في الأنشطة البيئية على النطاق العالمي؛

(و) قد تستلزم العضوية العالمية استطلاع تدابير أخرى بهدف تحسين فعالية وكفاءة عملية صنع القرار. ويمكن تحقيق ذلك بالجمع بين إنشاء العضوية العالمية وإنشاء مجلس تنفيذي يمكن أن يعمل بوصفه هيئة برنامجية لصنع القرار تجتمع على نحو أكثر انتظاما من مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وينبغي إيلاء الاعتبار لكفالة التمثيل الجغرافي العادل في ذلك المجلس وأيضا لعلاقته بلجنة الممثلين الدائمين.

١٦ - ويمكن تلخيص آراء الحكومات التي عارضت مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فيما يلي:

(أ) من المعتاد أن تُسيَّر الهيئات الفرعية للجمعية العامة إما بواسطة مجلس تنفيذي أو لجنة تنفيذية بعضوية محدودة، ولا توجد عضوية عالمية إلا في عدد ضئيل جدا من الهيئات الفرعية للجمعية العامة. ومن ثم فإن العضوية المحدودة للمجلس/المنتدى متوافقة مع القواعد والممارسة المعمول بها بالنسبة إلى الهيئات الفرعية والبرامج التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وانعدام العضوية العالمية لا يمنع الكيانات من القيام بأعمالها الهامة. وبإنشاء العضوية العالمية، سيكون البرنامج قد حاد عن الممارسة المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة. ومنح العضوية العالمية للبرنامج سيعني ضمنيا أنه ينبغي اعتماد العضوية العالمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) إن الطرح القائل بأن غياب العضوية العالمية يقلل من شرعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وما يحظى به من تأييد يعني ضمنيا أن قرارات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات العضوية المحدودة غير شرعية أو تفتقر إلى التأييد، وهذا غير صحيح؛

(ج) يرجح أن تؤدي العضوية العالمية للبرنامج إلى زيادة كبيرة في التكاليف الإدارية التي تتكبدها المنظمة على حساب ولايتها البيئية؛

(د) من الناحية العملية، لا تحد العضوية الحالية لمجلس إدارة البرنامج من اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، ولا يطرح للتصويت سوى عدد ضئيل من القرارات. ولا يبدو أن هناك أي قرار من قرارات مجلس الإدارة تعسف إزاء آراء بلد من البلدان أو تجاهلها لأن هذا البلد لا يحق له التصويت بصورة رسمية. والمقررات التي يتخذها مجلس الإدارة تتسم بالفعل بطبيعة منفتحة للغاية وشفافة تماما أمام الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء؛

(هـ) النظام الحالي للعضوية يعمل على النحو المناسب وليس ثمة حاجة إلى تغييره. والتكوين الحالي لمجلس إدارة البرنامج يعكس تمثيلا جغرافيا عادلا ويوفر أيضا توازنا مناسبا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن شأن إنشاء العضوية العالمية أن يجعل تشغيل البرنامج صعباً، وأن يجعل إدارته بكفاءة أمرا مستحيلاً. وستمكن العضوية العالمية جميع الدول الأعضاء من المشاركة في عملية صنع القرار، مما سيسفر عن تباين الآراء وبالتالي سيجعل من الصعب تحقيق الإدارة المنسقة لمجلس الإدارة ذاته؛

(و) تبين الخبرة التاريخية أن المشاركة العالمية، لا العضوية العالمية، مهمة لسير عمل البرنامج. وتستفيد جميع البلدان، الأعضاء وغير الأعضاء على السواء، من المشاركة العالمية ولها صوت مسموع في دورات مجلس إدارة البرنامج. وقد عزز إنشاء المنتدى البيئي الوزاري العالمي بقدر إضافي المكانة السياسية والطبيعة التشاركية لمجلس الإدارة وأتاح فرصا إضافية للحوار الجامع المتعدد الأطراف. ويُشجَّع وزراء جميع الدول على المشاركة بنشاط في مجلس الإدارة/المنتدى. وتحظى البلدان المهتمة بأنشطة البرنامج بصوت مسموع وبدور تضطلع به من خلال المشاركة العالمية. ويحق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في مداولات مجلس إدارة البرنامج. ويحق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نتائج دورات مجلس إدارة البرنامج.

١٧ - ونظر مجلس الإدارة/المنتدى في دورته الثالثة والعشرين في مسألة العضوية العالمية، آخذا في الاعتبار قرار الجمعية العامة المذكور أعلاه، وبعد أن تلقى من المدير التنفيذي التقرير السالف الذكر عن هذه المسألة. وفي الفقرتين ١٠ و ١١ من المقرر ١/٣٢، لاحظ مجلس الإدارة/المنتدى تباين الآراء المعرب عنها حتى الآن بشأن المسألة المهمة والمعقدة في الوقت ذاته

المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى وقرر إجراء مزيد من الاستعراض والبحث لمسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى في دورته الاستثنائية التاسعة، في عام ٢٠٠٦، خلال المشاورات الوزارية، بغية توفير مدخلات تشكل إسهاما في تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

١٨ - وواصل مجلس الإدارة/المنتدى لاحقا في دورته الاستثنائية المعقودة في دبي في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، النظر في مسألة العضوية العالمية خلال المشاورات الوزارية ضمن السياق العام لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وظل هناك اختلاف في الآراء فيما بين الدول بشأن هذه المسألة، و لم يتحقق توافق في الآراء بينها.

١٩ - وخلال المناقشات التي دارت في المشاورات الوزارية في تلك الدورة من دورات مجلس الإدارة/المنتدى، أيد بعض الممثلين إنشاء العضوية العالمية لاعتقادهم بأنها ستعزز مهام صنع القرار التي يضطلع بها مجلس الإدارة والبرنامج ككل. وأشار ممثلون آخرون، دون الإعراب عن مواقفهم بشأن المسألة، إلى أنها تستحق المزيد من النظر والتفكير. وأعرب البعض عن رأي مفاده أنه من الضروري تحديد القيمة والفوائد الإضافية التي يمكن أن تتحقق بإنشاء العضوية العالمية وما إن كان هذا سيستتبع زيادة التكاليف الإدارية، وإذا كان الأمر كذلك ينبغي إجراء مزيد من التحليل لهذه التكاليف. إلا أن آخرين عارضوا إنشاء العضوية العالمية، وذكروا أن الهيكل القائم كاف. وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي تناول مسألة العضوية العالمية من جانب فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، وكذلك في سياق المشاورات ذات الصلة التي ستجريها الجمعية العامة.

ثالثا - التوصية

٢٠ - قد تود الجمعية العامة الإحاطة علما بهذا التقرير والبت في الاضطلاع بعملية إضافية للنظر في مسألة العضوية العالمية لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ضوء نظرها في الإطار المؤسسي للأنشطة البيئية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في سياق متابعة تنفيذ الفقرة ١٦٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.